# علاقة خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية

## "دراسة إمبريقية على شركات المساهمة المصرية"


إعداد

**حنان عاطف صابر دسوقي**

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

mzohry14@gmail.com



مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون ـ العدد الرابع أكتوبر 2022

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

## ملخـص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأثر التفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية في البيئة المصرية، وقد اعتمدت الباحثة في قياس تعديل القوائم المالية على متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة تعديل القوائم المالية وصفر خلاف ذلك، واعتمدت في قياس خصائص لجنة المراجعة على ثلاث متغيرات وهى على الترتيب: استقلالية لجنة المراجعة، عدد الاجتماعات، وحجم لجنة المراجعة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على عينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من 330 شركة خلال الفترة من 2014- 2018، وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار اللوجيستي إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، بينما خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد الاجتماعات وتعديل القوائم المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية، بينما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر تفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية.



**الكلمات الأساسية**: تعديل القوائم المالية، لجنة المراجعة، تغيير المراجع.

## مقدمة ومشكلة البحث:

أظهرت الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم مع بدايات القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في ظهور حالات الإفلاس والفضائح المحاسبية والمالية والتي شملت الشركات العملاقة مثل شركة Enronللطاقة عام 2001 وشركة الاتصالات البريطانية World Com عام 2002 على ضرورة إيجاد آليه للرقابة على العمليات المالية ومنع إفلاس الشركات حيث أن أحد أسباب إفلاس الشركات هو عدم وجود نظام للرقابة الداخلية بسبب ضعف حوكمة الشركات (عبدالرحمن، 2004).

كما أدت تداعيات تلك الأزمات إلى دفع مجلس الإدارة والمشرعين والباحثين لتوفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية ومحاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من التضليل والغش، وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافية رقابية تعمل إلى جانب الإدارة وتتولى مجموعة من المهام منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة بما يحقق أهداف الشركة، ومن ثم تحد من ممارسات إدارة الأرباح (Parwitt et al., 2009)، كما أدى الأمر إلى تدخل مجلس النواب الأمريكي، حيث قام في 30 يوليو من عام 2002بإصدار قانون Sarbanes-Oxley الذى يستلزم الإستقلال التام والخبرة المالية في لجنة المراجعة Lee et al., 2004)، بالإضافة إلى إنه ألزم شركات المراجعة بضرورة تغيير كل شريك مسئول عن مراجعة القوائم المالية لعميل معين كل خمس سنوات بصفة دورية (عبدالمنعم، 2014).

إن إتخاذ قرار تغيير مراجع الحسابات في الشركات المساهمة ليس بالأمر السهل، حيث يتوجب على إدارة الشركة أن تقارن بين المنافع التي ستجنيها من وراء تغيير مراجع الحسابات وبين التكاليف التي ستتكبدها نتيجة لهذا التغيير، فالتكاليف المرتبطة بقرار التغيير ليست بالقليلة في معظم الأحيان (حسين، 2008)، أن تغيير مراجع الحسابات يمكن أن يكون نتيجة تعديل القوائم المالية، فبعض الشركات قامت بتغيير مراجع الحسابات لديها بسبب الخلافات المتعلقة بإعادة التصحيح حيث أن تعديل القوائم المالية يخلق الاحتكاك بين العميل ومراجع الحسابات، فتعديل القوائم المالية يلعب دوراً في تغيير مراجع الحسابات وخاصةً التعديلات التي تقلل من الايرادات (Thompson and Mccoy, 2008).

لذلك تعتبر عمليات تعديل القوائم المالية واحد من الأمور التي تسببت في انهيار ثقة المستخدمين في التقارير، وقاد إلى إحداث العديد من الأزمات المالية وخسارة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق

المالية لمبالغ مالية كبيرة، حيث تعتبر القوائم المالية مصدراً مهماً للمعلومات تساعد المستفيدين من هذه المعلومات على اتخاذ القرارات المناسبة لهم، ولذلك تعتبر دقة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية وقابليتها للفهم الهدف الرئيسي الذى ينشده المستثمرين وخاصة أن الاستثمار لم يعد مقتصراً فقط على المستثمرين المحليين بل أصبح يشتمل أيضاً على المستثمرين الخارجيين، فالقوائم المالية تصبح أداة مشجعة على الاستثمار وموجهه له عندما تقدم للمستثمرين معلومات واضحة صحيحة وموثوقة قابلة للقراءة والفهم وقابلة للمقارنة (اسماعيل، 2008)، كما تعتبر التقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العامة من أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة بواسطة المستثمرين، والمقرضين، والمحللين الماليين، ومديري الشركات، والأجهزة الحكومية المتعددة (أبوعواد، 1991).

ويعتبر تعدد حالات الفساد المالي والإداري والتلاعب والغش في التقارير المالية في العديد من الشركات والبنوك سبباً لزيادة عدد المخالفات التي عانت منها الشركات مما دفعها إلى تشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات في كبرى الشركات؛ ويرجع ذلك لعدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية لهذه الشركات، وفقد التقارير المالية للشفافية المطلوبة وافتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة وإصدار تقارير مالية مضللة نتيجة التلاعب من قبل إدارات هذه الشركات في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين أكبر شركات المراجعة بالعالم، مما ترتب عليه خسارة مساهمي هذه الشركات لاستثماراتهم وفقدان العاملين لوظائفهم وتحمل دائني هذه الشركات لخسائر مالية كبيرة وفقد الثقة في تقارير مراجعي الحسابات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وإلقاء اللوم عليها مما أثر على إقدام المستثمرين على الاستثمار في سوق الأوراق المالية وحدوث تذبذبات وانخفاض حاد في أسعار الأسهم، وقد أضفت هذه الأزمة ظلالها على السوق المصري مما أثر بالسلب عليه (محمد، 2016).

وقد ربطت عدة دراسات سابقة بين تغيير المراجع وبين تعديل القوائم المالية وقد جاءت نتائج هذه الدراسات متباينة، حيث أشار البعض (مثل: Thompson and Mccoy, &2004al.,etLazer 2008) إلى أن تعديل القوائم المالية يترتب عليه تغيير مراجع الحسابات، بينما على النقيض توصلت دراسات (Hennes, et al., 2011 & Lobo and Zaho, 2013) إلى وجود علاقة سالبة بين

تغيير مراجع الحسابات وتعديل القوائم المالية، أي أن تغيير المراجع كان نتيجة دوافع أخرى وليس نتيجة التعديل في القوائم المالية، بالإضافة إلى وجود دراسات عديدة ربطت بين لجنة المراجعة وبين تعديل القوائم المالية، حيث أشارت الدراسات (شاهين، 2012 & عفيفي، 2017) إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية؛ ويرجع ذلك إلى أن لجنة المراجعة الفعالة لديها بعض الآليات التي تمكنها من الحد من فشل عملية المراجعة وعدم تعديل القوائم المالية كالاتصال المستمر بالمراجع الخارجي وفحص التقارير الصادرة عنه بالإضافة إلى الاتصال المستمر بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي. حيث توفر لجنة المراجعة الثقة والمصداقية في التقارير والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية لجنة المراجعة.

لذلك تسهم الدراسة الحالية في اختبار العلاقة بين لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية، وبناءً علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في محاولة الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية ؟
2. ما هي العلاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية ؟
3. ما هو علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية ؟

## هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، بالإضافة إلى دراسة اختبار العلاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.

**أهمية البحث:**

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة عوامل لعل من أهمها ما يلي:

**1.** أهمية القوائم المالية حيث أنها تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات تساعد المستفيدين من هذه المعلومات على اتخاذ القرارات المناسبة لهم لذلك يتوجب دراسة عمليات تعديل القوائم المالية.

**2.** يساير هذا البحث التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، حيث اهتمت النظريات المهنية بلجنه المراجعة كأحد الركائز الأساسية الآليات الحوكمة.

**3.** ندرة الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة العلاقة بين لجنة المراجعة وتغيير المراجع وبين تعديل القوائم المالية ( وذلك في حدود علم الباحثة).

**خطة البحث:**

في ضوء مشكلة البحث و أهدافه وأهميته، فان خطة البحث سوف تشتمل على ما يلي:

القسم الأول: الإطار النظري لمتغيرات البحث.

القسم الثاني: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.

القسم الثالث: تصميم البحث واختبار وتحليل النتائج.

القسم الرابع: خلاصة البحث.

**القسم الأول**

**الإطار النظري لمتغيرات الدراسة**

**أولا: مفهوم تعديل القوائم المالية:**

لا تعتبر عملية تعديل القوائم المالية إحدى الظواهر الجديدة لبيئة الأعمال وعلى مهنة المراجعة والمحاسبة بصفة خاصة، ولكنها لم تلق بالاهتمام الكافٍ في كلاً من الجانب التطبيقي المتعلق بمجموعة

المنظمين وواضعي المعايير الخاصة بالتعاملات في سوق الأوراق المالية، أو الجانب الأكاديمي المتمثل في الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا المجال.

كما أشارت دراسة (Baber et al,2009) تعريف القوائم المالية المعدلة على أنه تصحيح الأخطاء المحاسبية بسبب تأخير وإهمال الإدارة أو وجود ممارسات انتهازية لديها، كما أشارت دراسة (Chen et al.2013)إلى القوائم المالية المعدلة بأنها عبارة عن إعادة تصحيح لمعلومات تم إصدارها لوجود أخطاء محاسبية بها، كما أنها تمثل اعتراف صريح بفشل هذه القوائم وعدم اتفاقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماGAAP (Her et al,2010) .

**ثانياً: أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة:-**

**1-** إعادة تبويب البنود المحاسبية.
**2-** إعادة هيكلة الأصول والالتزامات.
**3-** أخطاء تتعلق بالتحقق من الإيرادات.
**4-** مخالفة المعايير المحاسبية.
**5-** بيانات وتقارير مفقودة.
**6-** التحريفات الجوهرية وإدارة الربحية.
**7-** أخرى وتشمل هذه الفئة عناصر أخرى مثل التقييم الخاطئ لعمليات البحث والتطوير، الاستخدام الغير سليم لمحاسبة التكاليف .

**ثالثاً: مفهوم لجنة المراجعة:**

فقد عرفها (Andrew & Goddrad, 2000) لجنة المراجعة أنها عبارة عن مجموعة تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين يمتلك أحد أعضائها الخبرة المالية أو المحاسبية كما أنها أداة رقابية تحد من التصرفات غير قانونية للإدارات العليا، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بأعمال عديدة أهمها الإشراف على القوائم المالية وتعيين مراجع الحسابات ومراجعة أعماله وكذلك تسهم في بناء نظام رقابة داخلية سليم ويحكم عملها دليل مكتوب يبين مسئوليتها وطرق القيام بها.

**رابعاً: أهم العوامل المؤثرة على تشكيل لجنة المراجعة:**

فقد اشارت دراسة كلاً من (عبدالحليم، 2012، امين، 2013، Abbott et al, 2004) ان تتمثل أهم العوامل على تشكيل لجنة المراجعة فيما يلي:

**1- معيار استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:**

ترى الباحثة أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تسهم في كفاءة وفعالية عمل المراجع الخارجي، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية وذلك من خلال خبراته الجيدة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإجراءات عملية المراجعة مما يؤدى إلى التقليل من عملية تعديل القوائم المالية.

**2- معيار عدد مرات اجتماعات اللجنة:**

وترى الباحثة أن اجتماعات لجنة المراجعة تعتبر مؤشر فعال على أن أعضاء لجنة المراجعة يلعبون دوراً هاماً في تنفيذ أعمالهم الموكلة إلى اللجنة، ويؤدي ذلك إلى جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية والأمر الذي يؤدي إلى الحد من تعديل القوائم المالية.

**3- معيار حجم لجنة المراجعة:**

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها وحجم مجلس الإدارة، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة منسجماً مع المسؤوليات التي يجب أن تتحملها، ومزيجاً من الخبرات والقدرات التي تسمح للجنة بأداء دورها وتحقيق أهدافها على أن يكون هذا الحجم لا يؤثر على أداء اللجنة.

**خامساً: ماهية تغيير المراجع:**

عرفه (Harris, 2012) بأنه اتخاذ الجمعية العمومية للشركة قرارا بإنهاء العلاقة مع المراجع الخارجي الحالي واختيار مراجع أخر للتعاقد معه، وعلى الرغم من الأداء المناسب لواجباته المهنية وتوافر جميع الشروط التي تؤهله لممارسة المهنة وتلبية شروط التعاقد، وعرفه (مسواك،2008) بأنه قرار من الجمعية العمومية بإنهاء العلاقة مع المراجع الحالي واختيار مراجع آخر للتعاقد معه، وعلى الرغم من أداء واجباته المهنية بشكل صحيح.

## القسم الثاني : الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.

### أولا: دراسات تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة و تعديل القوائم المالية

**دراسة (Abdulah et al., 2010) :** استهدفت الدراسة أثر القانون الماليزي على العلاقة بين حوكمة الشركة و تعديل القوائم المالية، تم الاعتماد على عينة مكونة من 31 شركة ذات قوائم معدلة وعينة مقابلة من 31 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، وذلك خلال الفترة (2002- 2005)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **توصلت الدراسة إلى:** عدم وجود علاقة بين حوكمة الشركات المتمثلة في استقلالية لجنة المراجعة و تعديل القوائم المالية.

**دراسة (شاهين، 2012):**استهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مجموعة من الصفات والخصائص المميزة لأعضاء لجنة المراجعة و تأثيرات تفاعل هذه الخصائص على التقليل من العمليات الخاصة بتعديل التقارير والقوائم المالية، تم الاعتماد على عينة مكونة من 96 شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي قامت بتعديل تقاريرها المالية وذلك خلال الفترة (2008-2009)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد لاختبار فروض الدراسة، **توصلت النتائج إلى:** وجود علاقة عكسية بين استقلاليه لجنة المراجعة من ذوي الخبرة و احتمالية تعديل القوائم المالية.

**دراسة (عفيفي،2017):** وسعت هذه الدراسة إلى اختبار خصائص القوائم المالية المعدلة في البيئة المصرية، تم الاعتماد على عينة مكونة من 323 شركة مصرية وذلك خلال الفترة (2013- 2015)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد لاختبار فروض الدراسة، **توصلت النتائج إلى:** وجود علاقة سالبة بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها وحجم الشركة و تعديل القوائم المالية ووجود علاقة موجبة بين كل من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة، حجم لجنة المراجعة، رأى المراجع المتحفظ، ربحية الشركة وتعديل القوائم المالية.

**دراسة (الغول، 2018):** اختبرت الدراسة تأثير الخصائص والأسباب المرتبطة بالشركة والتي تؤثر في احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، تم الاعتماد على عينة مكونة من 172 شركة، وذلك خلال الفترة (2011- 2014) وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **توصلت النتائج إلى:** أن نقص استقلالية لجنة المراجعة يزيد من تعديل القوائم المالية.

**دراسة(Wan et al., 2018):** بحثت هذه الدراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على احتمالية تعديل القوائم المالية، تم الاعتماد على عينة مكونة من 350 شركة ذات قوائم معدلة وعينة مقابلة من 350 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، وذلك خلال الفترة (2008- 2009) وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **وأشارت نتائج الدراسة إلى:** وجود علاقة موجبة بين خصائص لجنة المراجعة و تعديل القوائم المالية.

## ثانياً: دراسات تناولت العلاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية

**دراسة (Huang and Scholz, 2012)**: اختبرت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تعديل القوائم المالية و استقالة مراجع الحسابات، تم الاعتماد على عينة مكونة من (1014) شركة منها 188 شركة استقالة، 99 مع الفصل، 727 شركة مع أي تبديل- من الشركات التي أعلنت عن التعديلات، وذلك خلال الفترة (2003- 2007)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **وانتهت نتائج الدراسة:** إلى أن تعديل القوائم المالية يزيد من احتمالات استقالة مراجع الحسابات بشكل كبير، الشركات ذات التعديلات الكثيرة التي تنطوي على احتيال أي التي تعكس الربح تؤدي إلي زيادة احتمال استقالة مراجع الحسابات.

**دراسة (Mande and Son, 2013) :**هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تعديل القوائم المالية وتغيير مراجع الحسابات، تم الاعتماد على عينة مكونة من (55525) شركة من الشركات التي قامت بتعديل القوائم المالية، وذلك خلال الفترة (2001- 2006)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة **وخلصت نتائج الدراسة إلى:** وجود علاقة موجبة بين تعديل القوائم المالية وتغيير مراجع الحسابات.

**دراسة (Brocard et al., 2015)** : اختبرت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين تعديل القوائم المالية وتغيير مراجع الحسابات، تم الاعتماد على عينة مكونة من (417) شركة من الشركات التي كانت تحت إشراف وكالات الإنقاذ، وذلك خلال الفترة (2005- 2012)، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **وخلصت النتائج إلى:** وجود علاقة موجبة بين تعديل القوائم المالية وتغيير مراجع الحسابات.

**دراسة (Eshaniya and Salehi, 2017):** تناولت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تعديل القوائم المالية وتغيير المراجع، تم الاعتماد على عينة مكونة 105 شركة مدرجة في بورصة طهران ، وذلك خلال الفترة(2008-2014)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار فروض الدراسة، **توصلت النتائج إلى:** عدم وجود علاقة بين تعديل القوائم المالية وتغيير المراجع.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

يلاحظ للباحثة من خلال تناولها للدراسات السابقة عدة ملاحظات يمكن عرضها على النحو التالي:-

- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (استقلالية لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة) وتعديل القوائم المالية، حيث انتهت دراسة كلا من(شاهين، 2012، عفيفي، 2017، الغول، 2018، Wan et al., 2018)إلى وجود علاقة موجبة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية واشارت أيضا دراسة (شاهين، 2012) أنه كلما كان هناك اجتماعات بصفة دورية لأعضاء لجنة المراجعة كلما قلت احتمالية تعديل القوائم المالية، وعلى عكس هذه النتائج جاءت دراسة ( Abdulah et al., 2010) عدم وجود علاقة بين حوكمة الشركات المتمثلة في (استقلالية لجنة المراجعة) وتعديل القوائم المالية.
- فقد أوضحت دراسة كلاً من(Mande and Son,2013، Huang and Scholze,2012، Brocard et al.,2015) أن هناك علاقة موجبة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية، حيث تزداد عمليات تغير مراجع الحسابات نتيجة تعديل القوائم المالية من احتيال وتزوير في بيانتها ولإعادة ثقة المستثمرين تقوم الشركة بتغيير مراجع الحسابات، وعلى عكس هذه النتائج جاءت دراسة (Eshaniya et al., 2017) عدم وجود علاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية.

## ثالثاً: اشتقاق فروض الدراسة

قامت الباحثة في هذا المبحث بتصميم الدراسة الإمبريقية لدراسة الأثر التفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2018،ويتم اختبار خصائص

لجنة المراجعة من خلال ثلاث متغيرات وهى( استقلالية لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة) بالإضافة إلى ثلاث متغيرات ضابطة وهى( حجم الشركة، عمر الشركة، معدل نمو الشركة) **ويتضح ذلك من خلال الإطار الموضح في الشكل التالي:**

**الشكل رقم (2-1)**

**متغيرات دراسة الأثر التفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية**

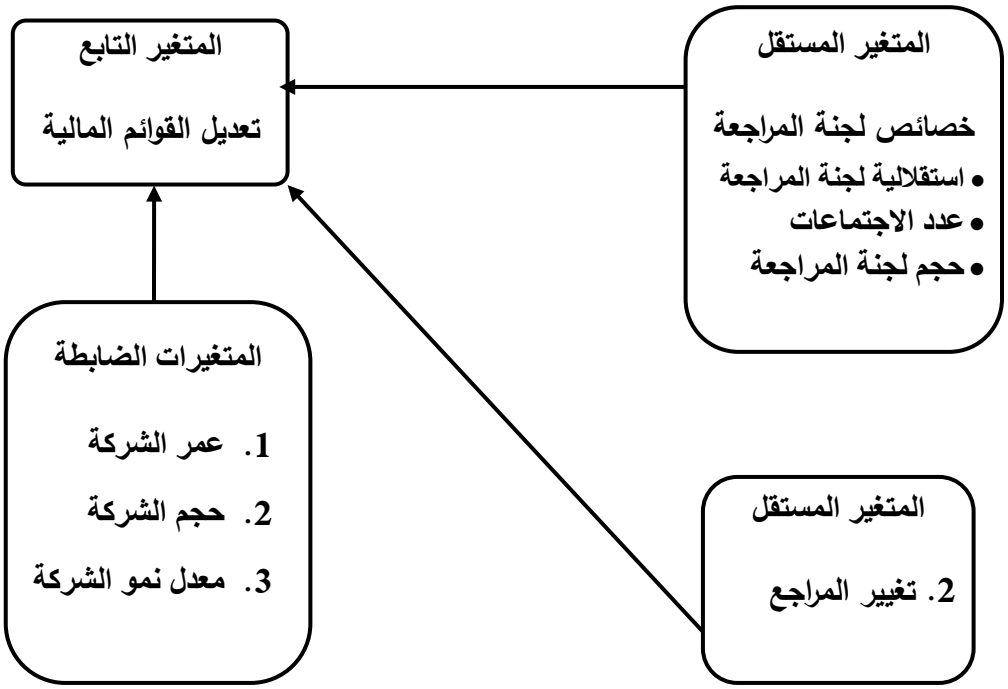


**1/1 الفرضـية الأولـى:** توجـد علاقـة بـين لجنـة المراجعـة وتعـديل القـوائم الماليـة، ويمكـن التحقق من ذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:-

**يمكن صياغه الفرضية على النحو التالي:-**

1. لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.
2. لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.
3. لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.

**2/1 الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية.

**3/1 الفرضية الثالثة:** لا يوجد تأثير تفاعلي للجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية.

**<u>ويمكن التحقق من ذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:-</u>**

1. لا يوجد علاقة لاستقلالية لجنة المراجعة وتغيير المراجع من ناحية وتعديل القوائم المالية من ناحية اخرى.
2. لا يوجد علاقة لحجم لجنة المراجعة وتغيير المراجع من ناحية وتعديل القوائم المالية من ناحية اخرى.
3. لا يوجد علاقة لعدد اجتماعات لجنة المراجعة وتغيير المراجع من ناحية وتعديل القوائم المالية من ناحية اخرى.

## القسم الثالث: الدراسة الامبريقية

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المسجلة والمتداول أسهما ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار خمس سنوات للفترة من عام2014 حتى عام 2018، وقد تم اختيار عينة الدراسة في ضوء **توافر عدة اشتراطات وهى**:-

- أن تكون الشركة مسجلة ومتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
- أن تتوافر لهذه الشركات قوائم وتقارير مالية خلال فترة الدراسة.
- أن يتم استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاعات البنوك والمؤسسات المالية من مجتمع الدراسة نظراً لطبيعة عملها وتميزها عن بقية شركات القطاعات الأخرى.

وفي ضوء التقسيم السابق لمجتمع الدراسة، اعتمدت الباحثة على عينة ميسرة بسيطة من الشركات المصرية التي يبلغ حجمها (330) مشاهدة ومكونة من (71) شركة تنتمي إلى 15 قطاعاً رئيسياً من قطاعات البورصة المصرية، ويمكن إيضاح التوزيع القطاعي لعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (5-1).

جدول رقم (5-1) لتوزيع القطاعي لعينة الدراسة

| م | القطاع | عدد الشركات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | الاتصالات | 1 | %1.40 |
| 2 | الإعلام | 1 | %1.40 |
| 3 | الأغذية و المشروبات | 9 | %12.67 |
| 4 | التشييد و مواد البناء | 6 | %8.45 |
| 5 | التكنولوجيا | 1 | %1.40 |
| 6 | الخدمات و المنتجات الصناعية و السيارات | 5 | %7.04 |
| 7 | الرعاية الصحية و الأدوية | 6 | %8.45 |
| 8 | السياحة و الترفيه | 6 | %8.45 |
| 9 | العقارات | 11 | %15.49 |
| 10 | الغاز و البترول | 2 | %2.81 |
| 11 | الكيماويات | 5 | %7.04 |
| 12 | المرافق | 1 | %1.40 |
| 13 | المنتجات المنزلية والشخصية | 6 | %8.45 |
| 14 | الموارد الأساسية | 7 | %9.85 |
| 15 | الموزعون وتجار التجزئة | 4 | %5.63 |
| 16 | الإجـــمـــــــالي | 71 | %100 |

## ثانياً: مصادر الحصول على بيانات الدراسة

اعتمدت الباحثة في الحصول على كافة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي لإتمام فروض الدراسة الحالية في الفترة من 2014حتى 2018م وذلك من خلال موقع معلومات مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية.

## ثالثاً: نموذج الدراسة

تعتمد الباحثة في اختبار فرضيات الدراسة على نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) والتي ينبي على أن تعديل القوائم المالية (المتغير التابع)، وخصائص لجنة المراجعة المتمثلة في استقلالية لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها وحجمها ( المتغير المستقل)، وتغيير المراجع (المتغير المستقل)، والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة ، عمر الشركة، معدل نمو الشركة) لاختبار الأثر التفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية، ويمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:-

$$FREST_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 ACh_{i,t-1} + \beta_2 ACIndp_{i,t-1} + \beta_3 ACMeet_{i,t-1} + \beta_4 ACSize_{i,t-1} + \beta_5 ACh_{i,t-1} * ACIndp_{i,t-1} + \beta_6 ACh_{i,t} * ACMeet_{i,t-1} + \beta_7 ACh_{i,t-1} * ACSize_{i,t-1} + \beta_8 Size_{i,t-1} + \beta_9 AGEPUB_{i,t-1} + \beta_1 GROWTH_{0i,t-1} + \varepsilon_{i,t-1}$$

**حيث أن:-**

**FRESTi,t-1: تعديل القوائم المالية.**

**AChi,t-1 تغيير المراجع للشركة (i) في العام (t).**

**ACIndpi,t-1: استقلالية لجنة المراجعة.**

**ACMeeti,t-1: عدد اجتماعات لجنة المراجعة.**

**ACSizei,t-1: حجم لجنة المراجعة.**

**Sizei,t-1:حجم الشركة.**

**AGEPUB i,t-1: عمر الشركة.**

**GROWTH i,t-1: معدل نمو الشركة.**

**$\varepsilon_{i,t-1}$: الخطأ العشوائي.**

## رابعاً: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1): التعريفات الإجرائية لمتغيرات نموذج الانحدار

| المتغير | | التعريف الإجرائي |
|---|---|---|
| اسم المتغير | رمز المتغير | |
| المتغير التابع | | |
| تعديل القوائم المالية | FREST | هو متغير وهمي، حيث تأخذ (1) في حالة تعديل القوائم المالية والاعلان عنها وخلاف ذلك (0). |
| المتغير المستقل خصائص لجنة المراجعة | | |
| استقلالية لجنة المراجعة | ACIndp | يتم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة. |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | ACMeet | يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة خلال العام. |
| حجم لجنة المراجعة | ACSize | يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي عدد أعضاء لجنة المراجعة. |
| المتغير المستقل تغيير المراجع | | |
| تغيير المراجع | ACH | هو متغير وهمى، حيث يأخذ رقم (1) في حالة تغيير المراجع وخلاف ذلك (0). |

| المتغيرات الضابطة | | |
|---|---|---|
| حجم الشركة | SIZE | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي اصول الشركة في نهاية العام. |
| عمر الشركة | AGEPUB | يتم قياسه بعدد السنوات التي تم طرح أسهم الشركة للتداول في السوق في نهاية العام. |
| معدل نمو الشركة | GROWTH | يتم قياسه بمتوسط التغير في إجمالي قيمة الأصول في أخر سنتين قبل تعديل القوائم المالية في نهاية العام. |

## الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:-

يعرض جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نماذج البحث وتشمل مقاييس المتغيرات المستقلة(استقلالية لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، تغيير المراجع)، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة (عمر الشركة، حجم الشركة، معدل النمو)، وتشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى ارتفاع نسبة استقلالية لجنة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغ في المتوسط 78.59% وتعكس تلك النسبة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة، وهو ما يتوافق مع متطلبات دليل الحوكمة المصري. وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن المتوسط الحسابي لعدد أعضاء اللجنة المراجعة بلغ تقريبا 3 عضو تقريبا وبمدى يتراوح بين (0،7) أعضاء، كما أشارت نتائج الإحصاءات إلى إرتفاع نسبة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام، حيث بلغ (6) مرة وتعتبر هذه النسبة مرتفعة عما هو مقرر في دليل الحوكمة، حيث بلغ عدد اجتماعات اللجنة (4) مرات خلال العام.

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

| المتغيرات | الحد الأدنى | الحد الأقصى | المتوسط | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة: | | | | |
| استقلالية لجنة المراجعة | -.60 | 1 | .78591630591 | .33229584485 |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | .0 | 48.0 | 6.276 | 5.7055 |
| حجم لجنة المراجعة | 2.0 | 8.0 | 3.582 | .9743 |
| تغيير المراجع | 0 | 1 | 15 | .353 |
| المتغيرات الضابطة: | | | | |
| عمر الشركة | 7.0 | 91.0 | 31.467 | 16.6356 |
| حجم الشركة | 5.30255 | 11.783446 | 8.66922 | 1.00751 |
| معدل النمو | -1 | 966.19105 | 4.66965 | 54.49053 |

وأشارت الإحصاءات الوصفية إلى أن عمر الشركة في المتوسط يبلغ (31) عام، كما أن حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي الأصول) بلغ في المتوسط (8.6) تقريبا، كما تبين أن معدل نمو الشركة (مبيعات السنة الحالية مطروحا منها مبيعات السنة السابقة / مبيعات السنة السابقة) بلغت في المتوسط (4.6) تقريبا .

جدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لمتغير تعديل القوائم المالية

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| Vaild 0 | 311 | 94.2 | 94.2 | 94.2 |
| 1 | 19 | 5.8 | 5,8 | 100.0 |
| Total | 330 | 100.0 | 100.0 | |

ويشير الجدول رقم (6) إلى أن ما يقارب 5.8% من المشاهدات تقوم بتعديل قوائمها المالية.

## ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قامت الباحثة بتفريغ البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Science(SPSS) وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملائمة، والتي تتمثل فيما يلي:

**أ- الاختبارات الوصفية:**

اعتمدت الباحثة في الاختبارات الوصفية على مجموعة من الأساليب الإحصاءات الوصفية وتضمنت ما يلى:-

**1-** استخراج الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات الدراسة من خلال ( الحد الأدنى، الحد الأقصى، المتوسط، والانحراف المعياري) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**2-** استخراج الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات الدراسة من خلال أسلوب التكرارات والنسب باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**ب- التحقق من نموذج الانحدار اللوجيستي:**

اتبعت الباحثة أسلوب الانحدار اللوجيستي (Regression Logistic) عند دراسة فرضيات الدراسة، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة وجود متغير ثنائي التصنيف(صفر، 1)، واعتمدت الباحثة في التحقق من مدى ملاءمة وكفاءة نموذج الانحدار اللوجيستي من خلال الأساليب الإحصائية التالية:-

**1.** اختبار (كا)$^2$ **2-** اختبار (R)$^2$

وتستخدم هذه الأساليب في التحقق من مدى كفاءة نموذج الانحدار اللوجيستي وتقدير القيمة الإحصائية له، حيث تعكس تلك القيمة الإحصائية مدى قدرة نموذج الإنحدار اللوجيستي على تفسير النتائج والتنبؤ بالقرارات.

## ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

ويمكن عرض نتائج تحليل الإنحدار اللوجيستي للنموذج وفقا لنماذج الإنحدار اللوجيستي السابق صياغتها على النحو التالي:-

**أ/1/1-** تحليل نتائج الإنحدار اللوجيستي لإختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية:

يجب أولاً التحقق من مدى ملاءمة نموذج الإنحدار اللوجيستي ككل، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار (كا)$^2$:**

يظهر جدول رقم (9 ) نتائج اختبار (كا$^2$) ومستويات المعنوية المصاحبة له، واتضح أن نتائج الإختبار لكل (Step, Block,and Model) متساوية وذلك بسبب عدم استخدام الإنحدار التدريجي أو الأمر(Block) في معالجة الإنحدار التتابعي. ويتضح أن قيمة (كا$^2$) تساوى (43.029) وذلك عند درجة حرية 10 وأن مستوى المعنوية يساوى( 000. ) وهو أقل من 5% ويعنى ذلك أن النموذج الذي تم توفيقه ذو دلالة في تصنيف الشركات إلى شركات تم تعديل قوائمها المالية وشركات لم يتم تعديل القوائم المالية لديها.

جدول رقم (9): اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج تعديل القوائم المالية ككل

| Omnibus Tests of Model Coefficients | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | Chi-Square | df | Sig |
| Step1 | Step | 43.029 | 10 | .000 |
| | Block | 43.029 | 10 | .000 |
| | Model | 43.029 | 10 | .000 |

- **اختبار ($R^2$):** يظهر جدول رقم (10) ملخصا للنموذج (أ/1/1)، وذلك كما يلي:

**1-** سالب ضعف دالة الإمكان ("-2LL" -2 Log Likelihood)، ويستخدم في اختبار كفاءة النموذج، ويعادل القيمة الإحصائية له (102.332)، وتعكس تلك القيمة الإحصائية مدى قدرة النموذج على التنبؤ بعملية (تعديل القوائم المالية)، وأن قيمة إحصائية أقل تعكس نموذجا أفضل.

**2-** تحسب قيمة مربع معامل الارتباط ($R^2$) بطريقتين، وهما: أ) معامل (Cox& Snell R Square) ، ب) معامل (Nagelkerke R Square) ، وهما مقياسين إحصائيين للتعبير عن ($R^2$)(Pseudo R-Squares)، ويمكن الاعتماج عليهما في تفسير النتائج كما هو الحال في نموذج الانحدار المتعدد بطريقة، ( $R^2$ CoX& Snell) ويعتبر مقياس (OLS) أكثر تحفظا مقارنة بمقياس ( $R^2$ Nagelkerke)، ويشير معامل (Nagelkerke) إلى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 34.3% من التغيرات في تعديل القوائم المالية، بينما تسهم عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج في تفسير الباقي (65.7%).

جدول رقم (10): ملخص نتائج الانحدار اللوجيستي للنموذج(أ/1/1)

| Model Summary | | | |
|---|---|---|---|
| **Nagelkerke R Square** | **Cox & Snell R Square** | **-2 Log Likelihood** | **الخطوة** |
| .343 | .122 | 102.332[a] | 1 |

- **اختبار كفاءة تصنيف النموذج:**

يظهر جدول رقم (11) ملخصا لكفاءة التصنيف الصحيح ونسبتها للنموذج اللوجيستي بالعينة الإجمالية، ويمكن استخدام نتائج الانحدار اللوجيستي في تصنيف المشاهدات في ظل الأخذ في الاعتبار أية قرارات (حالات) يعتقد أن الشركات سوف تتخذها. وفي ظل الحاجة إلى قاعدة قرارية

(Adecision rule)، فإنها سوف تأخذ النمط التالي: إذا كان احتمال الحدث أكبر من أو يساوى حد معين، فإنه يجب التنبؤ بأن الحدث سوف يتحقق، ويحدد برنامج (SPSS) هذا الحد عند 50% (0.50)، وفي حين أن ذلك يعد معقولا إلا أنه في بعض الأحيان ربما يتطلب الأمر وضع حدا أعلى أو أدنى من (0.05). وباستخدام هذا الحد ، فإن برنامج (SPSS) سوف يصنف الحالة (المشاهدة) إلى مجموعة ذات قوائم مالية معدلة، وذلك إذا كان الإحتمال المقدر(0.05) أو أكبر، بينما يتم تصنيف الحالة ( المشاهدة) إلى مجموعة لا يوجد بها قوائم مالية معدلة إذا كان الإحتمال المقدر أقل من (0.05).

جدول رقم (11): كفاءة التصنيف الصحيح للنموذج (أ/1/1) للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

| المشاهدة | | | المتوقع | | نسبة التصنيف الصحيحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | القوائم المالية المعدلة | | |
| | | | 0 | 1 | |
| الخطوة (1) | القوائم المالية المعدلة | 0 | 310 | 1 | %99.7 |
| | | 1 | 16 | 3 | %15.8 |
| نسبة التصنيف الكلية | | | | | %94.8 |

ويظهر جدول التصنيف السابق (رقم"11") أن تلك القاعدة تسمح بتصنيف بشكل (3+16=19=15.8%) من المشاهدات، حيث تم ملاحظة الحدث المتنبأ به (وجود قوائم مالية معدلة)، ويعرف ذلك بأن حساسية التنبؤ (Senesitivity Prediction )، بمعنى أخر نسبة المشاهدات أو الأحداث الصحيحة إلى المشاهدات أو الأحداث التي لم تتحقق. يلاحظ أيضا أن تلك القاعدة تسمح بتصنيف (310÷3=99.7%) من المشاهدات أو الأحداث، بأن الحدث المتنبأ (وجود قوائم مالية معدلة) به لم يتحقق، ويعرف ذلك بأنه دقة التنبؤ(Senesitivity Prediction )، بمعنى: احتمالات الأحداث الصحيحة ÷ الأحداث التي لم تتحقق، أي نسبة عدم الحدوث المتنبأ بها بشكل صحيح. بصفة عامة، يتضح أن التنبؤات كانت صحيحة في (310+3) أي 313 مشاهدة من إجمالي 360 مشاهدة، وذلك بمعدل نجاح يعادل 94.8%، وهى نسبة مرتفعة.

وبمقارنة التصنيف الحالي بالتصنيف المبدئي في الخطوة(0)، والموضح بالجدول رقم (12)، يتضح أن هناك تحسنا طفيفا في نسبة التصنيف الصحيحة التي حققها النموذج، حيث ارتفعت نسبة التصنيف من 94.8% في الخطوة (0) إلى 99.7% في الخطوة (1).

جدول رقم (12): كفاءة التصنيف المبدئي للنموذج (أ/1/1) للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

| المشاهدة | | | المتوقع | | نسبة التصنيف الصحيحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | القوائم المالية المعدلة | | |
| | | | 0 | 1 | |
| الخطوة (0) | القوائم المالية المعدلة | 0 | 310 | 0 | %100 |
| | | 1 | 19 | 0 | 0 |
| نسبة التصنيف الكلية | | | | | %94.2 |

- **اختبار جودة توفيق أو مطابقة النموذج (Goodness of Fit):**

يوفر اختبار (Hosmer-Lemeshow"H-L")، (كا$^2$)، ما إذا كان النموذج يعد ملائما بشكل كافي للبيانات، وينطوي فرض العدم على أن النموذج جيد بما يكفي للبيانات، وأنه سيتم فقط رفض فرض العدم (بمعنى أنه ينطوي على جودة ضعيفة) إذا كانت هناك أسباب قوية كافية (إذا كانت: P< 0.05)، كما أن ارتفاع قيم (P) يكون أفضل. وبتقييم مدى توافق أو مطابقة النموذج اللوجيستي مقابل النتائج الفعلية، ويتبين من الجدول رقم (13) لاختبار (H-L) أن (p=0.466) أي أكثر من 5%، أي غير دالة، مقترحا أن النموذج يعد جيد (يتوافق مع البيانات بشكل جيد).

جدول رقم (13): نتائج اختبار(H-L) للنموذج (أ/1/1)

| Hosmer and Lemeshow Test | | | |
|---|---|---|---|
| Step | Chi-square | df | Sig. |
| 1 | 7.675 | 8 | .466 |

- **نتائج معالم النموذج:**

تظهر نتائج الإنحدار اللوجيستي الموضحة بالجدول رقم (14)، نتائج النموذج (أ/1/1) علاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية

| المتغيرات | التقدير (B) | الخطأ المعياري (S.E) | اختبار (Wald) | درجات الحرية (df) | المعنوية (df) | الأرجحية EXP (B) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تغيير المراجع | 10.441 | 5.854 | 4.182 | 1 | .039 | 34251.991 |
| استقلالية لجنة المراجعة | -4.021 | .843 | 22.751 | 1 | .000 | .018 |
| اجتماعات لجنة المراجعة | .027 | .071 | .140 | 1 | .708 | 1.027 |
| حجم لجنة المراجعة | .564 | .279 | 4.079 | 1 | .043 | 1.758 |
| تغيير المراجع*استقلالية لجنة المراجعة | -.670 | 2.776 | .058 | 1 | .809 | .512 |
| تغيير المراجع*إجتماعات لجنة المراجعة | -.206 | .384 | .288 | 1 | .591 | .814 |
| تغيير المراجع*حجم لجنة المراجعة | -2.457 | 1.695 | 2.100 | 1 | .147 | .086 |
| حجم الشركة | -.395 | .261 | 2.276 | 1 | .131 | .674 |
| عمر الشركة | .033 | .018 | 3.260 | 1 | .071 | 1.033 |
| معدل نمو الشركة | -.119 | .269 | .195 | 1 | .659 | .888 |
| ثابت الإنحدار | -.470 | 2.399 | .038 | 1 | .845 | .625 |
| ***، ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% ، 10%على التوالي | | | | | | |
| عدد المشاهدات= 330 | | قيمة كا$^2$= 43.029<br>مستوى الدلالة = .000 | | | كفاءة التصنيف = 94.8% | |
| Hosmer and Lemeshow =.466 | | Cox & Snell $R^2$ =.122 | | | Nagelkerke $R^2$ =.343 | |

**أظهرت نتائج تحليل الإنحدار اللوجيستي علاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية أن:**

- معنوية المتغير (تغيير المراجع) في تأثير على تعديل القوائم المالية عند مستوى معنوية 5% وذلك بناء على قيمة ودلالة الإختبار التي بلغت 0.039.
- معنوية المتغير (إستقلالية لجنة المراجعة ) في تأثير على تعديل القوائم المالية عند مستوى معنوية 5% وذلك بناء على قيمة ودلالة الإختبار التي بلغت **000.**
- معنوية المتغير (حجم لجنة المراجعة) في تأثير على تعديل القوائم المالية عند مستوى معنوية 5% وذلك بناء على قيمة ودلالة الإختبار التي بلغت 0.043.
- معنوية المتغير (عمر الشركة) في تأثير على تعديل القوائم المالية عند مستوى معنوية 10% وذلك بناء على قيمة ودلالة الإختبار التي بلغت 017.
- المتغيرات (اجتماعات لجنة المراجعة، حجم الشركة، معدل النمو، وثابت الإنحدار) لم تظهر معنوية إحصائية حيث زادت قيمة الدلالة المعنوية عن أي مستوى معنوية متعارف علية.

- وأخيرا أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية وهذا يشير إلى أن تغيير المراجع ينتج عنه فشل عملية المراجعة خاصة في السنوات الأولى من تولى المراجع لعدم إلمامه بالنواحي المالية والمحاسبية لدى الشركة، ويرجع ذلك إلى أن لجنه المراجعة لم تكن على درجة استقلالية فعالة خاصة لمراقبة إعداد التقارير المالية ويرجع ذلك إلى ضعف أعضاء لجنة المراجعة غير تنفيذيين للخبرة المحاسبية والمالية نتيجة اختيار أعضاء لجنة المراجعة ورؤسائها دون النظر إلى خبراتهم المالية والمحاسبية أو الكفاءات التي تساعدهم في القيام بأعمال لجنة المراجعة بكفاءة وفعالية الأمر الذي يؤدى إلى تعديل القوائم المالية، لذا يجب عند اختيار أعضاء اللجنة ورؤسائها مراعاة النظر لخبرتهم المالية والمحاسبية. لذلك يتم قبول الفرضية الثالثة للدراسة والقائلة عدم وجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية.
- كما تظهر النتائج عدم وجود علاقة بين اجتماعات لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة معنوية بين اجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تغيير المراجع وتعديل القوائم المالية، حيث تزداد عملية تغيير المراجع نتيجة تعديل القوائم المالية وذلك لما تحتويه القوائم المالية من غش في بيانتها نظرا لأن المديرين الغير تنفيذيين لم يحضروا اجتماعات لجنة المراجعة الأمر الذي يضعف من جودة عملية المراجعة وبالتالي يؤدى إلى تعديل القوائم المالية حيث أن عدد الاجتماعات اللجنة تعتبر مؤشرا فعال على قدرة اللجنة على الوفاء بمهامها، لذا يجب أن تعد كل لجنة مراجعة لنفسها عدد اجتماعات ملائم مع مهامها. لذلك يتم قبول الفرضية الثالثة للدراسة والقائلة عدم وجود أثر تفاعلي بين اجتماعات لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية.
- وأخيرا تشير نتائج نموذج الإنحدار اللوجيستي إلى عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وتغيير المراجع بتعديل القوائم المالية، وهذا يرجع إلى أن حجم لجنة المراجعة لم يكن مناسبا بالنسبة لمسئوليات الشركة والمهام الواجب قيامها مما تسبب في وجود عجز لجنة المراجعة الأمر الذي يضعف من جودة عملية المراجعة مما يؤدى إلى عدم معرفة المراجع الخارجي بالمعلومات الكافية لما تحتويه الشركة من بيانات مع يؤدى إلى عدم دقة التقارير المالية وبالتالي الأمر الذي يؤدى إلى عملية تعديل القوائم المالية، لذلك يتم قبول الفرضية الثالثة والقائلة عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وتغيير المراجع على تعديل القوائم المالية.

# قائمة المراجع

## اولاً: المراجع العربية:


أبوعواد، موسى على (1991)، القوائم المالية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار وأثرها على دلالة النسب المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1-76.

أمين، عبير بيومي محمود محمد (2013)، دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (4):396-452.

الغول، محمد مصطفي محمد، (2017)، تأثير المحتوى المعلوماتي للإعلان عن تعديل القوائم المالية على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية-، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، 54(2): 1-37.

دليل عمل لجان المراجعة (2008)، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.

شاهين، محمد أحمد (2012)، نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الإستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2(1) :363-439.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود (2012)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، 32(2) :205-308.

عبدالرحمن، سوزان جمال الدين (2004)، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 28(4): 101- 122.

عبدالمنعم، دينا عماد الدين محمد (2014)، العلاقة بين تغيير المراجع وجودة وتكلفة المراجعة- دراسة إختبارية في البيئة المصرية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد (2016 )، العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، *الفكر المحاسبى*- مصر،20( 2): 169-311.

عفيفي، هلال عبدالفتاح (2017)، خصائص القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية- دراسة إختبارية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،39(2): 230-297.

مسواك، حميد عبدالله على (2008)، بحث مقدم لمؤتمر شباب الباحثين بعنوان: العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي-دراسة ميدانية في الجمهورية اليمينية، المؤتمر الأول لشباب الباحثين، كلية التجارة، جامعة أسيوط:158-212.

محمد، هدير حمدي علي (2016)، دراسة تحليلية لأثار خصائص استقلال أعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية علي سعر السهم في سوق الاوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**

Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004).Audit committee characteristics and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *23*(1), 69-87.

Abdullah, S. N., Yusof, N. Z. M., &Nor, M. N. M. (2010). Financial restatements and corporate governance among Malaysian listed companies. *Managerial Auditing Journal*.

Andrew,R. Goddard and Carol, Masters, C. (2000). Audit committees, Cadbury Code and audit fees: an empirical analysis of UK companies. *Managerial Auditing Journal*, 15( 7),358-371.

Baber, W., Kang, S., Liang, L., & Zhu, Z. (2009). *Shareholder rights, corporate governance and accounting restatement*. Working paper.

Brocard, M., Franke, B., &Voeller, D. (2018).Enforcement actions and auditor changes. *European Accounting Review*, *27*(3), 407-436..

Chen, X., Cheng, Q., & Lo, A. K. (2013).Accounting restatements and external financing choices. *Contemporary Accounting Research*, *30*(2), 750-779.

Eshagniya, A., &Salehi, M. (2017). The impact of financial restatement on auditor changes: Iranian evidence. *Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship*, *11*(3), 1-25.

Prawitt, D. F., Smith, J. L., & Wood, D. A. (2009).Internal audit quality and earnings management. *The accounting review*, *84*(4), 1255-1280.

Harris, K. (2012). *Mandatory audit rotation: an international investigation*. University of Houston,1-66.

Hennes, K. M., Leone, A. J., & Miller, B. P. (2011).Auditor dismissals around accounting restatements. *SSRN Electronic Journal n. pag. Web*.

Her, Y. W., Lim, J., & Son, M. (2010). The impact of financial restatements on audit fees: Consideration of restatement severity. *International Review of Accounting, Banking and Finance*, *2*(4), 1-22.

Huang, Y., &Scholz, S. (2012). Evidence on the association between financial restatements and auditor resignations. *Accounting Horizons*, *26*(3), 439-464.

Lazer, R., Livnat, J., & Tan, C. E. (2004).Restatements and accruals after auditor changes. *Unpublished Working Paper. New York University*.https://pages.stern.nyu.edu/~jlivnat/auditor.pdf

Lobo, G. J., & Zhao, Y. (2013). Relation between audit effort and financial report misstatements: Evidence from quarterly and annual restatements. *The Accounting Review*, *88*(4), 1385-1412.

Mande, V., & Son, M. (2013). Do financial restatements lead to auditor changes?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *32*(2), 119-145.

Thompson, J. H., & McCoy, T. L. (2008).An analysis of restatements due to errors and auditor changes by Fortune 500 companies. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*.

Wan Mohammad, W. M., Wasiuzzaman, S., Morsali, S. S., &Zaini, R. M. (2018). The effect of audit committee characteristics on financial restatements in Malaysia. *Journal of Asia-Pacific Business*, *19*(1), 4-22.

**Abstract:**

This study aimed to study the interactive effect between the characteristics of the audit committee and the change of auditors on the amendment of the financial statements in the Egyptian environment. It depends on three variables, respectively: the independence of the audit committee, the number of meetings, and the size of the audit committee. To achieve the objectives of the study, the researcher relied on a sample of non-financial joint-stock companies registered in the Egyptian Stock Exchange, consisting of 330 companies during the period from 2014-2018. The study concluded by using the logistic regression model. There is a negative relationship between the independence of the audit committee and the amendment of the financial statements, while the study concluded that there is no significant relationship between the number of meetings and the amendment of the financial statements. Interactive between the characteristics of the audit committee and changing auditors to amend the financial statements.

**Keywords:** amending the financial statements, audit committee, changing auditors.